

## بيان صحفي

### وزراء المالية الأفارقة يدعون إلى رد فعل منسق للتخفيف من أثر فيروس كورونا المتجدد على الاقتصادات والمجتمع

23 مارس 2020، أديس أبابا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - التقى وزراء المالية الأفارقة بتاريخ 19 مارس في مؤتمر افتراضي لتبادل الأفكار حول جهود حكوماتهم في التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لـ COVID-19 (فايروس كورونا). وقد أشاروا إلى أن أفريقيا، حتى قبل جائحة فايروس كورونا، كانت بالفعل تعاني من فجوة ضخمة في تمويل التدابير والبرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات وأهداف أجندة 2063. وأكد الوزراء أنه بدون جهود منسقة، سيكون لوباء فايروس كورونا أثراً كبيراً وضارة على الاقتصادات الأفريقية والمجتمع ككل. إن التوقعات الاقتصادية الأصلية في معظم الاقتصادات هي في المتوسط، نظراً لتخفيضها بمقدار 2-3 نقاط مئوية لعام 2020 بسبب الجائحة.

#### وقد اتفق الوزراء على ما يلي:

- كجزء من التصدي الصحي الفوري، هناك حاجة لرد فعل منسق في الخدمات اللوجستية وتوفير معدات الاختبار. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة العمل مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات القارية القائمة، ولاسيما الاتحاد الأفريقي ومراكز مكافحة الأمراض في أفريقيا، مع الاستفادة إلى أقصى حد من المنظومات القائمة وشركاء التمويل، مثل الصندوق العالمي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للدول الهشة والشرائح الضعيفة من السكان، وخاصة النساء والأطفال وأولئك الذين يعيشون في مستوطنات حضرية غير رسمية. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى محدودية البنية التحتية الصحية وحقيقة كون معظم الأدوية والمستلزمات الطبية التي يتم استهلاكها في أفريقيا يتم استيرادها، دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى دعم تحديث البنية التحتية الصحية وتقديم الدعم المباشر للمرافق القائمة منها.

- تحتاج أفريقيا إلى محفّز اقتصادي مستعجل وفوري في حدود 100 مليار دولار أمريكي. على هذا النحو، فإن الإعفاء من جميع مدفوعات الفوائد، المقدر بـ 44 مليار دولار أمريكي لعام 2020، وإمكانية تمديد الإعفاء إلى الأمد المتوسط، سيوفر مساحة مالية وسيولة فورية للحكومات، في جهودها للرد على جائحة فايروس كورونا. وينبغي ألا يشمل الإعفاء من مدفوعات الفوائد مدفوعات الفائدة على الدين العام فحسب، بل أيضاً على السندات السيادية. وبالنسبة للدول الهشة، اتفق الوزراء على ضرورة النظر في إعفاء أصل القروض والفائدة وتشجيع استخدام التسهيلات الموجودة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والمؤسسات الإقليمية الأخرى.

- بالإضافة إلى ذلك، أكد الوزراء على ضرورة دعم القطاع الخاص وحماية أكثر من 30 مليون وظيفة معرضة للخطر، لا سيما في قطاعي السياحة والطيران في جميع أنحاء القارة. وبشأن القطاعات الحيوية الأخرى بما فيها الزراعة، والواردات والصادرات، والمواد الصيدلانية، والخدمات المصرفية، اتفق الوزراء على وجوب إلغاء جميع الفوائد والمدفوعات الرئيسية على ديون الشركات، والإيجارات،



والتسهيلات الائتمانية الممتدة، وخطط إعادة التمويل، وتسهيلات الضمانات للتنازل وإعادة الهيكلة وتقديم المزيد من السيولة في عام 2020. كما يجب أيضاً توفير خط سيولة للقطاع الخاص لضمان استمرارية المشتريات الأساسية وتمكين جميع المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التجارة من أن تستمر في العمل.

وقد تم الاتفاق على أن هذه الإجراءات يجب أن تواكب سياسة فتح الحدود للتجارة. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى أن أوروبا والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، يمكنهما بناء ذلك كجزء من الحوافز لأنظمتها الخاصة والمالية.

من أجل طلبات المقابلة، المرجو الاتصال بـ:

Sophia Deneke (denekews .uneca @ un.org)

صادر عن:

قسم الاتصالات والعلاقات مع وسائل الاعلام  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ص.ب. 3001

أديس أبابا

إثيوبيا

هاتف: +251 11 551 5826

بريد الكتروني: eca-info@un.org

Twitter: @ECA\_Official

يمكن العثور على العروض التي تمت مناقشتها أثناء المؤتمر الافتراضي على الموقع:  
<https://www.uneca.org/vc-covid19-impact-africa>